

مي شمعة\*

## إريتريا في عهد أفورقي: انتصار استراتيجي لإسرائيل

في 21 كانون الأول/ديسمبر 2004 قدّم السفير الإريتري تسفاماريام تكستي (Tsfamariam Tekeste) أوراق اعتماده كأول سفير لبلده في إسرائيل. وقد رأى وزير الخارجية الإسرائيلي، سيلفان شالوم، في هذا التعيين "تطوراً في العلاقات الثنائية" مع بلد "يحتل موقعاً استراتيجياً، بحدوده المشتركة مع إثيوبيا والسودان، وبالبحر الأحمر على حدوده الشمالية".<sup>(1)</sup> وأوضح الرئيس الإريتري أسياش أفورقي، من جهته، "أن السفارة الإسرائيلية موجودة هنا [في أسمرا] منذ سنة 1991 أو سنة 1993، الأمر الذي يعني أن العلاقات الدبلوماسية قائمة منذ ذلك الحين... إن قيامنا الآن بتعيين سفير في إسرائيل لا يعني تغييراً في سياستنا... وهذه العلاقات دبلوماسية طبيعية وعادية".<sup>(2)</sup> وبهذا التوضيح، يمّوه أفورقي، كالمعتاد،<sup>(3)</sup> التحالف الاستراتيجي القائم بين الطرفين، والذي يمثل الجانب الأمني العسكري الدور الأهم فيه. وفي واقع الأمر، جاء قبول إسرائيل باستقلال إريتريا، بعدما حاربتة طوال ثلاثة عقود، كانتصار لاستراتيجيتها الهادفة إلى منع تحول البحر الأحمر إلى "بحيرة عربية"، وذلك من خلال إبقاء الوضع في البحر الأحمر كما كان عليه منذ عهد الإمبراطور الإثيوبي هيللا سيلاسي، أي في أيدي "الأفريقيانيين المسيحيين"، أكان إثيوبياً أم إريترياً. وللمحافظة على هذا الوضع، اعتمدت إسرائيل دائماً على ركائز ثابتة: الموساد، والخبراء العسكريين، والقواعد العسكرية.

### خلفية العلاقة بين الطرفين

انطلقت إسرائيل في نشاطها في إريتريا من التركيبة الإثنية – المناطقية للشعب الإريتري. وكان لتدخلها العسكري في المنطقة ركائز تعود إلى ما قبل تبادل التمثيل الدبلوماسي، وحتى إلى ما قبل أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

### التركيبة الإثنية – المناطقية

إن التركيبة الإثنية – المناطقية للشعب الإريتري جذبت اهتمام كل من إسرائيل واللوبي اليهودي في أميركا إلى التغراي (Les Tigray)، أي الإثنية التي ينتمي أفورقي إليها، والتي تتكلم لغتها الخاصة التغرينية. والتغراي والتغري (Les Tigré) نحو 75% من السكان) هما أكبر تجمعين في التجمعات الإثنية – اللغوية الإريترية التي يبلغ عددها تسعة تجمعات. ويؤكد التغري أصولهم العربية. وعلى سبيل المثال: إثنية المنسا (Mansa) وإثنية بني عامر (Beni Amer) وقبائلها تعتبر من أقدم القبائل اليمنية وأكبرها. ويسيطر التغري ثقافياً: فالإثنيات التي في جوارهم تتكلم التغرية إلى جانب لغتها الخاصة. وهي تنتمي إلى الإسلام مثلهم، أي الساحو (Saho) (أقلية ضئيلة مسيحية) والبيلين (Bilen) أقلية ضئيلة مسيحية، والعفران الدناكيل (Afar/Danakil) والنارا (Nara) (أو قبائل الباريا). كما تنتمي إلى الإسلام قبائل الرشيدا (Rachayda) والخلنغا (الحدارب)

(Halenga) ولغتها الأصلية هي العربية (وقبائل الكوناما) (Kunama) وتعتبر السكان الأصليين للمنطقة وما يعرف باسم الجيبرتي (Jiberti) وهم أقلية مسلمة ضمن التغراي. أما التغراي فهم في أغلبيتهم ينتمون إلى الكنيسة المسيحية الأورثوذكسية (الأقباط) مع أقلية من البروتستانت (نحو 10 آلاف مؤمن) والكاثوليك. وقد شجع الانتماء إلى الإسلام (52% من السكان) على أن تكون اللغة العربية لغة للتواصل، وهو ما يجعل الإثنيات المسلمة تتكلم في معظمها ثلاث لغات (لغتها الأصلية، والتغرية، والعربية). ونتيجة الأوضاع السياسية اضطر بعض التغراي المسيحيين إلى تعلم اللغة العربية، وبينهم مسؤولون كبار مثل أفورقي، الذي ينتمي إلى الأقلية البروتستانتية. وكما لكل تجمع إثني - لغوي لغته الخاصة، وعاداته، لديه أيضاً مكان سكنه. ويبدو تغراي إريتريا محصورين في الهضبة العالية الوسطى المسماة "الكبيسا" (Kebessa) "حول أسمرأ (نحو خمس مساحة إريتريا البالغة 121.230.000 كم2). وهم يتشاركون مع سكان مقاطعة التغراي الإثيوبية، لا في اللغة ذاتها، والديانة نفسها، ونمط الحياة ذاته فحسب، بل أيضاً في الشعور القوي بأنهم يشكلون قلب الحبشة (Abyssinie) التاريخية، التي عرفت مجدها عندما كانت مدينة أكسوم عاصمتها. وبفعل التوزيع الإثني - المناطقي فإن أراضي السكان المسلمين تمتد على الجزء الأكبر من مساحة إريتريا، وضمنه الشاطئ الإريتري بكامله، وكذلك المناطق الداخلية الممتدة من الشاطئ إلى الحدود الإثيوبية، باستثناء "الكبيسا"، ومن الشمال إلى الحدود السودانية في الغرب.

وكانت إسرائيل انطلقت في الستينيات من القرن الماضي من هذا التوزيع لترفض استقلال إريتريا، إذ ترى "أن إريتريا المستقلة ستكون دولة أخرى مؤيدة للعرب - ومناهضة لها - مما سيحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية". (4) وفي إثيوبيا ما قبل سنة 1991، استغلت إسرائيل نفوذها للتحالف مع نظام يمثل في نظرها، ومهما تكن طبيعته السياسية، "الأفريقانية المسيحية" المحاطة مثلها "ببحر من المسلمين" و"بأنظمة إسلامية تهدد أساس وجودهما". (5) وبمحاربة الإريتريين، حاربت إسرائيل البعد العربي - الإسلامي لإريتريا قبل كل شيء، الأمر الذي يفسر فتح قنوات الاتصال بأفورقي.

## ركائز التدخل العسكري الإسرائيلي قبل سنة 1991

أيدت إسرائيل في البداية ولفترة طويلة الحل العسكري الإثيوبي للمسألة الإريترية، وخصوصاً أن "جبهة التحرير الإريترية" التي أطلقت الكفاح المسلح في أيلول/سبتمبر 1961، أكدت انتماء إريتريا الطبيعي إلى العالم العربي والإسلامي. وتأكد ثبات سياسة إسرائيل في إريتريا لغاية سنة 1991، من خلال حجم تدخلها العسكري الذي شمل كل المستويات (نظري/تدريب، عملي/ساحة القتال)، ومن خلال استمرار هذا التدخل الذي تخطى التغيير في النظام الإثيوبي (إمبراطوري/شيوعي) وفي انقلاب التحالفات الاستراتيجية الإثيوبية (الولايات المتحدة/الاتحاد السوفياتي). وتظهر سيرة التدخل الإسرائيلي في إريتريا أن استراتيجية منع "البحيرة العربية" تعتمد على ركائز ثابتة: الموساد، والخبراء العسكريين، والقواعد العسكرية. وكان لإسرائيل دور متميز في كل عهد عرفته إثيوبيا منذ خمسينيات القرن الماضي.

وقد تميز الدور الإسرائيلي من الدور الأمريكي، خلال عهد هيللا سيلاسي، من عدة نواح. لقد كان الأميركيون، وبموجب "معاهدة الدفاع المشترك" مع إثيوبيا (آذار/مارس 1953 - 1977) يسلمون الجيش الإثيوبي، ويقدمون بعض الخبراء للتدريب، ويفتحون أبواب كلياتهم الحربية للضباط الإثيوبيين، "لكنهم أبقوا خبراءهم داخل الثكنات، ليتركوا للإسرائيليين مهمة التدخل المباشر في العمليات ضد المتمردين في إريتريا. وفعلاً جعل نشاط الإسرائيليين الولايات المتحدة غير مضطرة إلى المشاركة مباشرة في الجهود الإثيوبية لسحق التمرد في إريتريا". (6) إذ كان

اختصاص الإسرائيليين تدريب فرق إثيوبية من الكوماندوس على أسلوب "حرب العصابات" في مخيم أقيم خصيصاً في منطقة دكمهري (Dekemhare) جنوبي أسمر، وبقي هذا اختصاصهم الأساسي لأعوام. كما أسسوا للعمل في إريتريا فرقة جديدة للشرطة عرفت باسم "قوة شرطة الطوارئ"، تشكلت من أكثر من 3 آلاف عنصر و40 خبيراً إسرائيلياً، علماً بأن الحاكم الإثيوبي لإريتريا آنذاك، أسرات كَسَا (Asrate Kassa)، (1970 - 1964)، المؤيد لتعزيز العلاقات بإسرائيل، عين إسرائيلياً ملحقاً عسكرياً له، وكان محاطاً بشكل دائم بما لا يقل عن 20 خبيراً إسرائيلياً، ينسقون القمع ضد الإريتريين. وقام خبراء إسرائيليون أيضاً بتدريب فرق الجيش الإثيوبي المشاركة في الحملات العسكرية الواسعة، ومنها الفرقة الثانية التي كانت متمركزة في إريتريا، وهي الفرقة التي ارتكبت كثيراً من المجازر، والتي اشتهرت بـ "عمليات التنظيف" في القرى التي كان يشك في تأييدها لـ "جبهة التحرير الإريترية". ومن مجازرها تلك التي ذهب ضحيتها 250 قروياً من أمح حاجر (Ohm Hajer)، (تموز/يوليو 1974). وبإشراف الإسرائيليين ومشاركتهم جرت عمليات دموية كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال الحملة العسكرية في بدايات سنة 1967 ضد مناطق انتشار "جبهة التحرير الإريترية" الواقعة على طول الحدود السودانية، والتي أدت إلى حرق 300 قرية وتهجير 28.000 إريتري إلى السودان المجاور في وقت واحد. ونظراً إلى أهمية النشاط العسكري الإسرائيلي، كانت البعثة الإسرائيلية في أديس أبابا الثانية من حيث الحجم بعد البعثة الأميركية، مع 100 من الخبراء العسكريين الدائمين. وبقي هذا العدد شبه ثابت لغاية سنة 1973، تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تحت ضغط ما كان يعرف بـ "منظمة الوحدة الإفريقية" (الاتحاد الإفريقي الحالي). (7) لكن التدريب الإسرائيلي للوحدات الإثيوبية المفزة للجبهة الإريترية استمر، كما استمر عمل الشركات الإسرائيلية، وهي أفضل غطاء لنشاطات الموساد.

ولدى استلام "الدرق" السلطة في إثيوبيا سنة 1974، لم تفكر إسرائيل قط في التخلي عن تدخلها الأمني - العسكري في وقت كانت المسألة الإريترية "أهم تحد سياسي" يواجه النظام الجديد، "وقد تمكن الإسرائيليون من استحواد اهتمام الإثيوبيين بمواصلة معارضتهم النشيطة للتوسع العربي والإسلامي لحركة التمرد في إريتريا"، (8) وخصوصاً أن رئيس "الدرق"، الكولونيل منغيستو هيلامريام، كان غارقاً في مؤامرات داخلية بلغت ذروتها مع مسلسل الاغتيالات التي طالت جميع منافسيه السياسيين. وكى لا تؤدي الاضطرابات في أديس أبابا إلى إقامة نظام قوي مؤيد للعرب في إريتريا، (9) كتفت إسرائيل نشاطاتها ضد الإريتريين. وقد شرح وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، موشيه دايان: "إن الواجب الأخلاقي يحتم على إسرائيل مساندة إثيوبيا التي ساعدتنا في الماضي عندما كانت سفننا وطائراتنا تحت الضيق الشديد فأعطينا تسهيلات في المرافئ والجو... لن نخذل - الإثيوبيين - الآن بينما هم في مأزق ويطلبون الأسلحة". (10) وتميز التدخل الإسرائيلي في عهد منغيستو بمشاركة مباشرة أوسع في العمليات العسكرية الإثيوبية التي حدثت قبل المعاهدة السوفياتية - الإثيوبية (1977) وبعدها. وعلى سبيل المثال، تمكنت إثيوبيا في سنة 1978، بفضل الخبراء الإسرائيليين بحرب العصابات، "من إيقاف التقدم الإريترى، ومن استعادة المناطق" (11) التي كانت جبهتا التحرير ("الجبهة الشعبية" و"جبهة التحرير الإريترية") سيطرتا عليها خلال آذار/مارس - كانون الأول/ديسمبر 1977. وكانت إسرائيل وفرت طواقم للطائرات الحربية الأميركية الصنع ف - 5، التي قصفت الإريتريين بأسلحة محرمة دولياً، وبالتحديد القنابل العنقودية، والنابال، والصواريخ الحارقة التي كانت إسرائيل وافقت على بيعها لإثيوبيا. كما تولت صيانة السلاح الأميركي الذي كان الجيش الإثيوبي لا يزال يستخدمه، ووفرت قطع الغيار الأميركية الضرورية له، واستخدمت "القواعد العسكرية الجوية التي أقامتها على جزيرتين تملكهما إثيوبيا في مضيق باب المنذب. كما أنشأت ودربت فرقة جديدة في الجيش الإثيوبي، هي الفرقة السابعة، شاركت في الحرب في إريتريا منذ بداية تموز/يوليو 1977". (12) وعندما قام منغيستو بطرد الخبراء العسكريين الإسرائيليين لانزعاجه من فضح موشيه دايان (شباط/فبراير 1978) التعاون الأمني - العسكري بين الطرفين، أصر الإسرائيليون على البقاء، فأنشأوا شركة تجارية خاصة تم من

خلالها تنسيق عمليات الموساد ضد مؤيدي قيام "إريتريا عربية" (13) وسرعان ما تمكنوا من تنظيم أدوات قمع جديدة ضد الإريتريين، عبر تحديث "جهاز الاستخبارات المركزي" التابع مباشرة لمنغيستو، بعدما عاد واستدعاهم تحت غطاء "مستشارين تقنيين" (سنة 1982). واستمر دورهم بوسائل متعددة. وبعد انسحاب السوفييات من إثيوبيا، سنة 1988، أرسلت إسرائيل وحدات مقاتلة ومزیداً من الخبراء تعويضاً عن ذلك، كما قامت بتسليم الجيش الإثيوبي دفعة جديدة من القنابل العنقودية (مئة قنبلة) لاستخدامها ضد الثوار الإريتريين. وهذا ما أكده الرئيس الأميركي السابق، جيمي كارتر، لدى عودته من القرن الإفريقي (كانون الأول/ديسمبر 1989). وأبرمت إسرائيل اتفاقاً مع إثيوبيا لإنشاء قاعدة عسكرية لها في جزيرة دهلك، وياشر العمل فيها مئات من المهندسين والجنود الإسرائيليين في سنة 1989، وشكلت مكسباً بارزاً لها. (14)

## أفريقانية أفورقي ضمان لأمن إسرائيل

بقدر ما حاربت إسرائيل البعد العربي - الإسلامي لإريتريا، بقدر ما رأت في أفورقي "الأفريقاني" و"المسيحي" الذي يضمن لها أمنها. وتتجسد أفريقانية أفورقي على الصعيد التنظيمي، وفي علاقته بـ "جبهة التحرير الإريتيرية".

## تنظيم أفريقاني فنوي

على الصعيد التنظيمي، وخلافاً لـ "جبهة التحرير الإريتيرية"، أكدت مجموعة أفورقي منذ انطلاقتها في سنة 1970 تحت اسم "قوات التحرير الشعبية" عدم انتماء إريتريا إلى العالم العربي. (15) وبقيت، على الرغم من شعار "العلمانية"، تنظيمياً فنوياً أغلبيته من إثنية التغراي، يقيم علاقات ثابتة بالقوى المسيحية الخارجية.

أعلن البيان التأسيسي لـ "قوات التحرير الشعبية" ("الجبهة الشعبية" لاحقاً)، الصادر في سنة 1970، أن دور إريتريا هو إحياء "الأفريقانية" ضمن قرن إفريقي كبير. وتحت عنوان (Nhan Elamanan نضالنا وأهدافنا)، توجه البيان إلى التغراي ليعلم إقامة مجموعة "تقدمية" ويشرح أسباب الانفصال عن "جبهة التحرير الإريتيرية" ولماذا نحن لسنا صليبيين ولا جهاديين، نحن أفارقة. (16) وتضمن الشرح، بحسب مصادر المعارضة الإريتيرية التي اضطرت إلى الهرب إلى الخارج، ما وصفه أفورقي بأعمال "قتل قام بها المسلمون ضد المسيحيين" (17) في سنة 1967، وفترة 1969 - 1970. وتجاهل البيان كلياً أن الفترة المذكورة هي فترة حكم أسرات كَسَا في إريتريا، ولم يشر إلى إمكان أن يكون التحالف الإثيوبي - الإسرائيلي وراء هذه الأعمال، بهدف إجهاد حركة التحرر الوطني الإريتيرية من خلال خلق حرب "طائفية". وقد حث البيان أهالي "الكبيسا" على الالتحاق بالتنظيم الجديد، وهذا ما قاموا به سنة 1974، بعدما أقنعهم تصاعد القمع الإثيوبي ضدهم وفشل الطول السلمية بضرورة الاستقلال عن إثيوبيا. وفي السنوات اللاحقة، سيشكل التغراي القاعدة الشعبية الأساسية لـ "الجبهة الشعبية"، وهو ما ساهم في تحكم أفورقي في القيادة.

صحيح أن نواة "الجبهة الشعبية" تشكلت بانضمام ما عرف بمجموعتي "رمضان محمد نور" و"مسفن هاغوس" (Mesfin Hagos) إلى مجموعة أفورقي؛ أي أن "الجبهة" كانت لدى نشوئها، على غرار الحركات الإريتيرية الأخرى، تجمعاً مكوناً من أكثر من إثنية، لكن سرعان ما سيطر عليها التغراي، وستصبح قيادتها مكونة في معظمها من الشبان المنتمين إلى العائلات التي تحولت من الأورثوذكسية إلى البروتستانتية بتأثير من الأبرشيات البروتستانتية السويدية في القرن التاسع عشر. وقد اعتمدت في التنظيم على القاعدة الاجتماعية نفسها وعلى القيم الثقافية للدولة الإثيوبية التي تحاربها. وعلى الرغم من أنها تجند قيادتها وجزءاً مهماً من أعضائها من سكان مرتفعات هضبة الكبيسا المسيحيين، فإنها خاضت لفترة طويلة عملياتها العسكرية في مناطق السهول التي

يسكنها المسلمون والمسماة "الساحل". ونتيجة ذلك استمرت القوات الإثيوبية في السيطرة على معظم "الكبيسا"، على الأقل في النهار، إلى ما قبل عام أو عامين من النصر النهائي في سنة 1991. (18) وساهمت تطورات الحرب في توسيع القاعدة الإثنية ذاتها وليس في تنوعها، وبقيت التركيبة الاجتماعية لـ "الجبهة الشعبية" على صعيدي القيادة والقاعدة ذات أغلبية تغرانية (80٪). وقد اعترف أفورقي عشية التحرير بذلك عندما قال إنه توجد "أغلبية من المسيحيين أو من المرتفعات من حيث عدد المقاتلين". (19) إلا إنه ظل يرفض بحدة اعتبار تنظيمه تنظيمياً "تغراوياً فئوياً" على الرغم من أن عدة عوامل تؤكد العكس، ومنها ارتفاع نسبة الشباب من المرتفعات الذين التحقوا بالـ "الجبهة الشعبية" بعد أن تخلت عن الماركسية في سنة 1987؛ أي عن الأيديولوجيا التي كانت تشكل، بحسب القيادة الحزبية، الأداة المثلى لتخطي الذهنية الفئوية والانقسامية. ومع غياب أيديولوجيا جامعة بعد سنة 1987، فإن المستوى العلمي المتدني للمقاتلين (75٪ شبه أميين) لا يوفّر الوعي الضروري لانتقاد ما تراكم من قناعات وأحاسيس عبر الأجيال، ومنه شعور التغراي بـ "التفوق" على التجمعات الإثنية الأخرى، وشعورهم بالانتماء الديني المختلف، الذي ساعد في تغذيته أيضاً الارتباط الوثيق بالمؤسسات الدينية البروتستانتية، والذي يدعي أفورقي أنه كذوبة للنيل من تنظيمه "العلماني". وفي الحقيقة، أدت هذه المؤسسات، إلى جانب تبرعات الجوالي الإريتريّة في الخارج، دوراً حيوياً في تعزيز موقع جبهة أفورقي، على غرار الدور الذي أدته في مساندة إثنية الإيبو المسيحية في نيجيريا لإقامة دولة البيافرا الانفصالية. ومن الشهادات الكثيرة التي تؤكد العلاقة الفئوية، شهادة الباحث المختص بالقرن الإفريقي، كريستوفر كلافام (Christopher Clapham) الذي يقول إن الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية والمتمردين الإريتريين تعود إلى أواسط سبعينيات القرن العشرين. وفي سنة 1975، أسست "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" مؤسسة إنسانية مستقلة عنها في الظاهر، هي "الرابطة الإريتريّة للإغاثة". ومن خلالها تمكنت المنظمات غير الحكومية من إيصال المساعدات من دون أن تظهر بمظهر المساند لحركة تمرد مسلحة. وفي سنة 1981، وتحت قيادة مؤسستين من البروتستانت اللوثريين الإسكندنافيين، أسست المنظمات غير الحكومية اتحاداً مقره في الخرطوم. وعبره كانت ترسل المساعدات سراً، فاستطاعت أن تؤمن لا المواد الغذائية فقط، بل أيضاً أموراً أخرى، ومكنت المتمردين من الحصول على سيولة مالية عن طريق بيع المواد الغذائية. وهذا ما ساعد "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" في بسط سيطرتها. وتمكن أفورقي من بناء تنظيم فاعل جنده لمحاربة كل معارضة، وعلى رأسها "جبهة التحرير الإريتريّة".

## في مواجهة عربية "جبهة التحرير الإريتريّة"

اعتمد أفورقي حتى سنة 1991 على هيكليّة حزبية هرمية مبنية وفقاً للنمط اللينيني، "الممزوج ببعض المفاهيم المأخوذة عن الحضارة الحبشية". (20) وقد احتفظت "الجبهة الشعبية" بالأسلوب اللينيني في التنظيم حتى بعد تخليها عن الأيديولوجيا التي أفرزته. وهذا التمسك باللينينية، "الأيديولوجي" في المرحلة الأولى، ثم "التقني" في المرحلة الثانية، أوجد ثقافة السر، التي أخذت تتجذر وتتطور على الرغم من اعتراف القيادة الإريتريّة منذ سنة 1987 بأن عصر "الأيديولوجيات ولى"، وساد أسلوب "اللغة المزدوجة" (21) لمعالجة المسائل. ومن الأمثلة البارزة نشير إلى علاقة أفورقي بالدول العربية. إذ لم تمنعه طروحاته الماركسية المتشددة من أن يصرح، لدى وصوله إلى مطار جدة (تشرين الأول/أكتوبر 1977)، وبروحية من يقوم بالواجب الحزبي: "نحن لسنا ماركسيين". وذلك لحاجته الملحة إلى عدم إثارة مخاوف مقدمي المال. (22) ومثال آخر: الطلب الذي قدمته "الجبهة الشعبية" (سنة 1977) للحصول على مركز مراقب في جامعة الدول العربية أسوة بـ "جبهة التحرير الإريتريّة"، بينما كان أفورقي أعلن منذ البداية رفض "المشروع العربي" لإريتريا. ويؤخذ بحق على "الجبهة الشعبية" التقلبات في التحالفات والمواقف الفعلية، الأمر الذي حمل حتى الأصدقاء الذين رافقوها منذ انطلاقها على الاستنتاج "أنها تتميز بكونها

حركة براغماتية مع القليل من التجانس الأيديولوجي". (23) ويشبّها آخرون بهيلا سيلاسي ومنغيستو، "فمثلهما أظهرت الصرامة نفسها تجاه أعدائها، والمهارة نفسها في استبدال التحالفات." (24) ومثلهما أيضاً حاربت "المشروع العربي" لإريتريا.

إن عدم قبول قيادة "الجبهة الشعبية" أي اعتراض داخلي على مشروع الأفريقانية هو مؤشر إلى مدى الاستفزاز الذي كان يشكله في نظرها المشروع العربي الذي انفردت في رفضه على الساحة الإريترية، (25) ولا سيما أنها لم تخف يوماً أنها أوكلت إلى نفسها مهمة تنظيم المجتمع الإريترى بكامله وفقاً لمعاييرها وخياراتها السياسية. وقد حاولت قبل التحرير تطبيق تصورها لإريتريا ما بعد الاستقلال. وإذا كانت المؤسسات التربوية والاقتصادية والصحية، التي أقامت في مناطق وجودها قبل سنة 1991، جسدت مبادئها في الشؤون الحياتية الداخلية، فإن نجاح دور إريتريا المستقبلي في حركة الأفريقانية يمر في نظرها عبر إزاحة حاملي المشروع العربي. ومن هنا أتت أهمية التحالف السياسي - العسكري الذي أقامته في حينه مع إحدى الجبهات الإثيوبية المناهضة لنظام أديس أبابا: أي "الجبهة الشعبية لتحرير التغراي"، التي تأسست سنة 1975. وقد أدى تحالف شقي التغراي على ضفتي نهر مارب (Mareb)، الذي تزامن مع التحاق سكان "الكبيسا" بشعار الاستقلال، إلى اكتساب "الجبهة الشعبية" مكانة متزايدة على الساحة الوطنية الإريترية، الأمر الذي جعلها أقدر على أن تتخلص بالتدريج من البعد العربي الذي لعبت على وتره في بدايتها. (26) فتصاعدت حملتها ضد "جبهة التحرير الإريترية"، التي وصفتها بأنها تجمع "عروبي، مسلم، مرتع لجميع أشكال الفساد" في مقابل الجبهة الشعبية "العلمانية، والثورية، والمتجانسة سياسياً". (27) ونفذت عملية تصفية "جبهة التحرير الإريترية" (رمز المشروع العربي) بالتدريج على الرغم من التعاون العسكري الذي كان قائماً بينهما. وفي سياق الحرب الأهلية، شكلت "معركة بارنتو (Barentu)" في سنة 1986 مفترقاً استراتيجياً؛ فبذريعة "تأديب" "جبهة التحرير الإريترية"، لأنها لم تحارب كما يجب" في تلك المعركة، (28) قام المسؤول العسكري والأمني لـ "الجبهة الشعبية"، بدروس سالومون (Pedros Salomon) باستدراج مقاتلي "جبهة التحرير الإريترية" إلى منطقة بارنتو ثم هاجمهم بغتة مع مجموعات متفوقة عدداً وعتاداً، ومع قوات إساند من "الجبهة الشعبية لتحرير التغراي"، وطردهم نحو السودان. ونجم عن هذه الواقعة نتائج مهمة ومتنوعة. فمن جهة، تقلص الوجود الميداني لـ "جبهة التحرير الإريترية"، التي شهدت لاحقاً مزيداً من الانقسامات مع تعرض عشرات من كوادرها في السودان للتصفية خلال السنين التالية. ومن جهة أخرى، ساعدها انتصارها في هذا الهجوم على أن تطرح نفسها "ناطقاً وحيداً" باسم الشعب الإريترى، تمشياً مع موقفها الثابت الراض لوجود قوى سياسية منظمة أخرى على الساحة الإريترية. وكان هذا التنصيب ضرورة سياسية ملحة، لاعتقادها أنه يخولها التفاوض والتحالف مع من تشاء على أساس مشروعها الأفريقاني، على الرغم من غياب الإجماع الوطني عليه. وكان من الطبيعي لـ "الجبهة الشعبية"، في ضوء عدائها لـ "المشروع العربي" لإريتريا، أن تتحالف مع إسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، اللذين قاما بدور كبير في إيصال أفورقي إلى الحكم.

## دور اللوبي اليهودي وإسرائيل

تجسد دور الثنائي، إسرائيل - اللوبي اليهودي، في إيصال أفورقي إلى الحكم بالتزامن مع استلام الأمين العام لـ "الجبهة الشعبية لتحرير التغراي"، ميليس زيناوي، الحكم في أديس أبابا. وأتى تحالف إسرائيل مع إثنية التغراي على ضفتي نهر مارب، بالإضافة إلى تحالفها مع الدينكا (غارنغ) جنوب السودان، ليؤسس منذ سنة 1991 منطقة "قوميات مسيحية"، من المطلوب تعزيز قدراتها لمواجهة الخطر المحتمل على الأمن الإسرائيلي من ناحية أنظمة وحركات إسلامية. ومن هذا المنطلق، ساهمت إسرائيل في بناء ركائز الدولة الإريترية الفتية، محتفظة بالمكاسب

الأمنية - العسكرية التي حققتها منذ بداية تدخلها في السياسة الإريتيرية لإثيوبيا، مع فارق أساسي هو غياب أي منافس دولي أو إقليمي لوجودها.

## إيصال أفورقي إلى الحكم

إن وجود، أو عدم وجود، سفارة إريتيرية في إسرائيل لا يشكل معياراً للعلاقات بين الطرفين، ولم يغير شيئاً بالنسبة إليهما، نظراً إلى طبيعة العلاقات الثنائية القائمة بينهما. وقد ظهرت بوادر التحالف الاستراتيجي الذي مكن أفورقي من احتكار السلطة في العلاقات التي أقامها مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وفي علاقاته التي بدأت سراً مع إسرائيل قبل أن تظهر إلى العلن فور دخول قواته إلى أسمر، من جهة أخرى.

كشفت المصادر الإسرائيلية مؤخراً مدى ارتياح إسرائيل إلى أفورقي، مؤكدة أن رجال الموساد يصفونه بـ "رجلنا في الأتون الإفريقي"، ويقولون إنه من الأشخاص الذين "تم الاتصال بهم بغرض زعزعة الاستقرار في العالم العربي"، والذين "خصص لهم منتج سياحي بالقرب من إيلات لاستضافتهم بين الحين والآخر، تمهيداً لاستثمارهم في المستقبل". (29) ويتبين من المقابلات التي يجريها أفورقي مع الصحافة الإسرائيلية أن الاتصالات به بدأت بعدما أنهى النظام الإثيوبي تحالفه مع واشنطن للتحالف مع الاتحاد السوفياتي. وقد جاء في التقديم لإحدى المقابلات أنه "ما إن أصبحت أديس أبابا حليفة السوفيات حتى بدأت الاتصالات الإسرائيلية بأفورقي ومتمرديه. وقد سهلها بعض المسؤولين اليهود في الكابيتول هيل الذين أبدوا اهتماماً خاصاً بالشؤون الإفريقية". (30) وفي طليعة هؤلاء أعضاء إدارة "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" ("جينسا") (Jewish Institute for National Security Affairs/JINSA) الذي بات من أبرز رموز المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ومن أشد المؤيدين لخط الليكود في إسرائيل، والذي سيفتخر لاحقاً برويته السباقية عندما قرر أن لا بد من استقلال إريتريا. وينتمي إليه روبرت كابلان (Robert Kaplan)، الصحفي الإسرائيلي المقيم بالولايات المتحدة، والذي كان من أوائل المتصلين بأفورقي خلال زيارته المتعددة للمناطق الإريتيرية التي كانت تقع تحت سيطرة "الجهة الشعبية". وقد تمت أولى الزيارات العلنية سنة 1986، أي تاريخ فتح "الجهة الشعبية" مكتباً للعلاقات الخارجية في واشنطن. أما اليهودي الأميركي هيرمان كوهين (Herman Cohen)، فسيتمولى تحقيق نظرة "جينسا" إلى مستقبل إريتريا من خلال منصبه كمنصب نائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون إفريقيا، ورئيس ما يعرف بـ "مكتب إفريقيا". وقد أقر كوهين أنه عندما أعلن أمام الصحفيين في أيار/مايو 1991 "استعداد بلده للاعتراف، ضمن شروط، بإريتريا كدولة مستقلة" لم يكن استشار رئيسه أو تداول الأمر معه. وروى كيف غضب عليه وزير الخارجية جيمس بيكر، الذي اتصل به وسأله ماذا يعتقد أنه يفعل بتفتيت دولة إثيوبيا المعترف بها من الأمم المتحدة في وقت تسعى الإدارة الأميركية لمنع الألمان من الاعتراف بكراتوتيا تفادياً لتفتيت يوغسلافيا؛ وأضاف كوهين أن جيمس بيكر الغاضب أقفل الخط في وجهه فاعتقد أنه سيطرد في اليوم التالي. (31) وتعكس القصة دور اللوبي اليهودي في استقلال إريتريا في غياب سياسة أميركية واضحة تجاه إفريقيا، وبالتالي تجاه القرن الإفريقي. وقد أشار ميخائيل كلاو (Michael Clough)، المسؤول السابق عن ملف إفريقيا في مجلس "العلاقات الخارجية" الحكومي الأميركي، إلى أن ردة فعل البيت الأبيض عند انتهاء الحرب الباردة تجلت في تبني سياسة غير ثابتة تجاه إفريقيا، تتلخص جيداً بعبارة "فك الالتزام الصلغ". (32) وسمح تعدد المواقف داخل الإدارة الأميركية لكوهين بأن يتابع سياسته تجاه القرن الإفريقي، وخصوصاً أن الجهات التي أظهرت شكوكها في فرص نجاح إريتريا في تحقيق الاستقلال، مثل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وبدرجة أقل البنتاغون، تركت "مكتب إفريقيا" يتصرف، بينما جهات أخرى، على رأسها مسؤولون يهود من أعضاء معهد "جينسا"، مثل ريتشارد بيرل (مساعد وزير الدفاع في عهد ريغن)، وبول وولفويتز (نائب وزير الدفاع في عهد بوش/الأب)، ساندته على ما يبدو، لأن السلاح

الأميركي بدأ يصل إلى كل من "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" و"الجبهة الشعبية لتحرير التغراري"، عبر السودان ابتداء من حزيران/يونيو 1988. وعملياً، تولى كوهين الملف الإريتري في عهدي ريغن وبوش (الأب)، واتخذ سلسلة من القرارات الفردية. وقد انطلق كوهين من العلاقة بأفورقي المدعوم من الموساد من جهة، ومن التطورات التي شهدتها الساحة الإثيوبية في أعقاب إعلان موسكو سنة 1988 نيتها عدم تجديد المعاهدة العسكرية مع أديس أبابا لدى انتهائها سنة 1991، من جهة أخرى. ولا شك في أن الزيارات المنتظمة التي قام بها أفورقي إلى واشنطن بدءاً من سنة 1986، بصفته "الممثل للشعب الإريتري"، ومحادثاته مع المسؤولين في "مكتب إفريقيا"، قامت بدور مهم في التطورات الجذرية التي أقرها المؤتمر العام الثاني لـ "الجبهة الشعبية" (14 - 19 آذار/مارس 1987). فالمؤتمر، بتخليه عن الماركسية - اللينينية كأيديولوجيا واعتماده نظام الاقتصاد الحر وتعدد الأحزاب، وبإزاحته الأمين العام المسلم (محمد رمضان نور) واستبداله بالتغراري المسيحي أفورقي، عكس براغماتية لافتة سعى إليها أفورقي لعلمه "بأن التعامل مع الماركسيين مستحيل"، (33) كما قال كوهين، ولعلمه أن المطلوب للحصول على الدعم الأميركي وصوله هو بالتحديد إلى السلطة. ويجب الإشارة إلى أهمية المحادثات التي جرت بين كل من أفورقي وكوهين في واشنطن في أيار/مايو 1989 وسط مؤشرات إلى قرب انهيار النظام الإثيوبي، (34) إذ حرص كوهين على إقامة مأدبة تكريمية لأفورقي مرتبطة بالمساعي للتوصل إلى حق الإريتريين في تقرير مصيرهم. "ونقلت مصادر إريتريّة مطّعة أن لقاءات أفورقي مع أعضاء بارزين من اللوبي اليهودي في أثناء تلك الزيارة تناولت مخاوفهم من أن يؤثر استقلال إريتريا في أمن إسرائيل فسارع أفورقي إلى طمأننتهم". (35) وإضافة إلى العلاقات الجيدة بأفورقي، أدى كوهين دوراً حاسماً عندما فرض نفسه كوسيط رسمي في المفاوضات بين إثيوبيا و"الجبهة الشعبية" في سنة 1991، وقام بترتيب منفي لمنغستو، ورعاية تأليف حكومة إريتريّة مؤقتة في أيار/مايو من السنة نفسها، لتنظيم الاستفتاء الذي أفضى إلى استقلال إريتريا سنة 1993.

وكي يثبت أفورقي حكمه، ويحصن النصر الاستراتيجي الذي حققه لإسرائيل بإزاحته المشروع العربي، كانت أولى قراراته، بصفته رئيساً للحكومة المؤقتة، رفض المصالحة الوطنية واعتبار "جبهة التحرير الإريتريّة" بجميع فروعها غير شرعية، والسماح لأعضائها الموجودين في الخارج بالعودة فقط كأفراد، وبشرط تخليهم عن المعارضة السياسية. وقد وافق البعض كي يتمكن من العودة إلى الوطن (فرع التنظيم الموحد)، بينما عارض البعض الآخر انطلاقاً من حقوقه السياسية (مثلاً: فرع المجلس الثوري). وبهذا القرار تخلى أفورقي عن قطاعات واسعة من الشعب الإريتري، بينها نصف مليون لاجئ إريتري في السودان عودتهم جميعاً مشروطة بالمصالحة الوطنية، وأغلبيتهم من التغراري. وباستثناء بضعة آلاف خاطروا في العودة ليجدوا أن الدولة استولت على أراضيهم، لا تزال الأغلبية، وبعد أكثر من عشرة أعوام على التحرير، تقبع في مخيمات في السودان في أوضاع معيشية لا تطاق. وهي تخشى العودة "لأنها ساندت جبهة التحرير الإريتريّة" وتشعر بأن "بني عامر... شعب منبوذ ومهزوم". (36) وإذا أخذنا في الاعتبار واقع القاعدة الإثنية لـ "الجبهة الشعبية"، فإن رفض المصالحة الوطنية يعني تهميش التجمعات الإثنية الإسلامية عامة، وتجاهل مصالحها، وفي المقابل تعزيز مكانة التغراري الذين تماثلوا مع أبنائهم العائدين لقيادة البلد، وشعروا بأنهم الإثنية "المنتصرة"، فمنحوا تلقائياً تأييدهم للنظام الجديد، الذي يدرك جيداً أن التحالف مع إسرائيل هو أحد شروط استمراره وبقائه.

## بناء ركائز الدولة تحت حماية إسرائيلية

عكست الخطوات الدبلوماسية الأولى التي اتخذها أفورقي التحالف الاستراتيجي الجديد. فقبل أن تصبح إريتريا دولة معترفاً بها دولياً، سارع إلى قبول أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي مناشي تسيبوري (أيار/مايو 1991).



وكان الهدف من هذه الخطوة، التي أغضبت أكثر من عاصمة عربية، واضحاً: "فالزيارات المتواصلة للسفير الإسرائيلي إلى أسمر، ومشاريع التعاون التي تناقش بين الطرفين، تشير إلى التحالف القائم، والذي يراد منه أن يتأكد مؤيدو جعل البحر الأحمر بحيرة عربية أنه تم التغلب عليهم." (37) وقد جاء تسيبوري، الذي بقي طوال عامين السفير الوحيد المعتمد لدى إريتريا، برفقة سفير إسرائيل في إثيوبيا حاييم ديفون، الذي تصفه وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه صديق شخصي لأفورقي ومهندس العلاقات الإريترية - الإسرائيلية. وعمد أفورقي، لمزيد من التشديد على خياراته السياسية، إلى تخصيص أولى زيارته إلى الخارج لإسرائيل، فقام بزيارتها مرتين في أقل من شهر (الأولى في 7 كانون الثاني/يناير 1993)، وأبرم عدة اتفاقات للتعاون مع وزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيرس، في المجالات التي كان صرح قبل التحرير أنه يريد التعاون مع إسرائيل فيها، ومنها الزراعة والصحة والثقافة والاقتصاد. وعملياً، تؤمن وزارة الخارجية الإسرائيلية الخبراء للمشاريع التي تجد لها تمويلاً من خارج الوزارة. وقد شمل التعاون دورات تدريب متعددة في الزراعة ساهمت فيها جامعة بن - غوريون (1997)، ومشاريع صحية منها تجهيز مستشفى أسمر بوحدة طبية وتدريب الطاقم الطبي فيه، وإقامة مراكز جيولوجية، ومشروعاً لوضع خريطة عن البنية الجيولوجية لإريتريا وعن مواردها الطبيعية بإشراف ميخائيل بيت الذي تم تعيينه منذ سنة 1993 عضواً في "الجمعية الجيولوجية في إريتريا"، ومشروع المسح الجوي للمدن الإريترية وللمناطق المنخفضات الساحلية ما بين المرفأين الرئيسيين، مصوع وعصب، الذي قامت به "شركة أوفيك للتصوير الجوي ورسم الخرائط" الإسرائيلية.

ومن الملاحظ أن التعاون الزراعي يهدد البنية الاجتماعية - الاقتصادية للتجمعات الإثنية الإسلامية ويعزز موقع التغراي، لأنه يقوم على قانون "إصلاح الأرض لسنة 1994" الذي أقر ملكية الأراضي للدولة، و"جاء بكل وضوح لمصلحة السكان المسيحيين في الهضبة الجبلية، وهو يثير العلاقة الحساسة بين الكبيسا ومناطق الساحل في عملية إعمار إريتريا الجديدة." (38) فالكبيسا (الهضبة الجبلية) تشكو كثافة سكانية وعدم توفر الأراضي للاستثمار. وبالتالي أصبحت أراضي السكان المسلمين هي المصادر، وصارت هدفاً لسياسة زراعية تنحصر في إقامة مشاريع زراعية ضخمة تخصص منتوجاتها للتصدير، وتكون مصدراً للعملة الصعبة. لكن تعارض الزراعة التجارية مع الظروف الموضوعية بلغ درجة تبدو فيها دوافعها سياسية أكثر منها اقتصادية، فإريتريا بلد يشكو أصلاً قلة المياه، إذ تنقطع الأمطار لأكثر من ثلاثة أعوام أحياناً، ولا تتوفر مياه الشرب إلا لـ 46% من السكان. والأخطر من ذلك أن التركيز على زراعة ممكنة يظهر عدم الإدراك التام لأهمية تربية المواشي كنمط إنتاجي وعامل أساسي في تطوير الريف. وقد أثبتت التجارب الإنمائية أن هذا النمط ليس أقل قيمة اقتصادية من الزراعة، بل إنه الجواب الإيجابي لبينة شبه صحراوية، إذ لا يمكن أن تكفي الزراعة لإطعام السكان. وتؤدي السياسة الزراعية إلى اضطهاد التجمعات الإسلامية التي ترى أراضيها التاريخية مصدرة ونمط حياتها الخاص مهمشاً. فهي تحيا حياة شبه بدوية. أما التغراي، وهم مزارعون يعيشون حياة مستقرة، فكانوا أوائل المستفيدين من التعاون الزراعي مع إسرائيل ومن السياسة الاستيطانية التي تغير هوية مناطق السكان المسلمين بعدما جاء النظام الإداري الجديد ليقسم تلك المناطق بهدف واضح هو "تقسيم" كل تجمع إثني - لغوي.

ويتوغل الإسرائيليون برفقة التغراي إلى قلب مناطق السكن التاريخية للإثنيات الإسلامية من أجل إقامة مواقع استيطانية على شكل "تعاونيات زراعية". ونذكر على سبيل المثال: أليبو (Alebu) على أراضي الكوناما، وغيندا (Ghinda) وغهتلي (Gahtelai) على أراضي التغري. أما الطرف الإسرائيلي، المخطط والمنفذ للسياسة الاستيطانية، فهو المركز المعروف باسم "الماشاف" ("مركز التعاون الدولي في وزارة الخارجية الإسرائيلية")، والذي كانت غولدا مئير أسسته لدى عودتها من جولة في إفريقيا سنة 1958. ومن المفارقة أن تكون إسرائيل أول المستفيدين اقتصادياً على الرغم من أن التكلفة المالية للمشاريع لا تقع عليها. فهي تباع الشتول والبذور

الضرورية للمشاريع، ومن ثم تشتري المنتجات وتصدرها، بحسب ما يؤكد السفير الإسرائيلي المعين بعد الاستفتاء، مينا شيه تسبار (1993). وتعتبر وزارة الخارجية الإسرائيلية مشاريع "الماشاف" من الوسائل المهمة التي تمكّن الإسرائيليين من البقاء على اتصال مستمر بمسؤولين كبار مثل الرئيس ووزرائه. كما أن الوجود في المناطق الإسلامية عبر نشاطات "الماشاف" يساهم "في وضع العناصر المناهضة لإسرائيل على الحياض" ويفتح قنوات اتصال بالقادة المحليين. (39) ويعتبر "الماشاف" جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، كما يوضح ذلك أفرايم سنيه بقوله إن "الماشاف يساهم في البرنامج الاستراتيجي لإسرائيل بمسألتين: الأمن والاقتصاد. لا أعتبر التعاون من أجل التنمية هبة نقدمها، أو عملاً خيراً، بل من الأصح القول إنه استثمار من الدرجة الأولى.... وإذا ما نظرنا إلى الدول التي أصبح لديها الآن القدرة على مهاجمة إسرائيل بأسلحتها، أو لديها القدرة على التأثير في نقلنا الجوي أو البري، فإن هذه الدول جميعاً، وكذلك الدول التي تحيط بها، تدخل في منطقة العمق الاستراتيجي لدولة إسرائيل. وإذا كانت إريتريا هي البلد الذي يؤمن مراً جويًا جيدًا لإسرائيل، وإذا كان ما نسبته 15% من تجارة إسرائيل البحرية يمر على طول الشاطئ الإريتري، فعلياً والحال هكذا أن نعتبر إريتريا جزءاً من المنطقة الاستراتيجية لدولة إسرائيل." (40) وقد صرح سنيه بذلك عندما كان نائباً. ولدى استلامه حقيبة وزارية، أبرم اتفاقاً للتعاون بين إسرائيل وإريتريا في الشؤون الصحية (سنة 1995) وفي النقل الجوي (سنة 2002). والتوقف قليلاً عند أخبار موقع غهتليه الاستيطاني، وهو من أهم التعاونيات المقامة، يوضح كيف تتحول مناطق الإثنيات الإسلامية إلى مناطق مفتوحة أمام الإسرائيليين. فالموقع يصبح السبب في زيارات متواصلة لوفود من مسؤولي الطرفين. على سبيل المثال: زيارة رئيس المشاريع في "الماشاف" إلى التعاونية ولقاءاته مع وزير الزراعة الإريتري ومستشار أفورقي في الشؤون الاقتصادية (15 تشرين الأول/أكتوبر 1996)، يليها بعد فترة زيارة نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية برفقة رئيس "الماشاف" إلى التعاونية ذاتها ومحادثاته مع الرئيس أفورقي (26 شباط/فبراير 1997). وتستمر زيارات الوفود الإسرائيلية إلى الموقع عاماً بعد عام. كما أن وجوده يفتح المجال أمام السفارة الإسرائيلية للاتصال بأعضاء من "الجبهة الشعبية" على نطاق واسع (عبر تجهيز رحلات إلى التعاونية، مثل الرحلة التي نظمتها لوفد مؤلف من 150 عضواً في آب/أغسطس 1996)، كما يتيح لها شن حملة علاقات عامة في أوساط الشباب الإريتري (مثال: حفل الاستقبال الذي أقامته في جامعة أسمرا بمناسبة أول محصول حيث قدمت للطلاب أطباقاً من منتجات التعاونية، وحرصت على إفهامهم أن طاقم السفارة هو الذي "جهز الأطباق"، ووزعت عليهم منشورات تشرح باللغتين الإنكليزية والتغرافية كيفية تحضير الوجبات). ويمكن القول إن استمرار التعاون الزراعي مع إسرائيل تحت شعارات متنوعة يساهم في إيجاد تجمعات شبيهة بالثكنات. أما التواصل بين المستوطنين والقرى المحيطة فهو شبه معدوم، ولا توجد عملياً فرص لإقامة علاقات بين الطرفين. ويجد الأهالي المحليون صعوبة في تقاسم مياه غير كافية في الأصل، ويرون المساحة المخصصة لماشيتهم تنقلص، وأراضيهم تصادر لمصلحة المستوطنين من "أصحاب الامتيازات"، الذين يختلفون عنهم بتصرفاتهم، وقيمهم، ويتم ذلك تحت حماية التحالف العسكري - الأمني مع إسرائيل.

وتفوق مكاسب إسرائيل من هذا التحالف تلك التي كانت حصلت عليها من الأنظمة الإثيوبية السابقة بسبب خلوّ الساحة لها وحدها من دون منافس. وذلك "بتأييد تام من الولايات المتحدة، التي بنت سياستها في القرن الإفريقي، ومنذ استقلال إريتريا، على التصميم على إبقاء الشاطئ الإريتري خارج الأيدي العربية، استجابة لمخاوف إسرائيل من سيطرة عربية على البحر الأحمر." (41) وبالإضافة إلى وجود الموساد وإقامته شبكة من مراكز التجسس لمراقبة نشاطات الدول العربية والمنظمات الفلسطينية في المنطقة، فإن إريتريا أصبحت "المكان الصديق الوحيد لاستراحة الطائرات والسفن الإسرائيلية المتوجهة من البحر الأحمر إلى إفريقيا وآسيا. فالـ 1300 كم التابعة للشاطئ الإريتري، ومرفأ البلد، مصوع وعصب، والمطار في أسمرا - ولاحقاً المطار الجديد في مصوع - تشكل جميعاً مكان اللجوء الوحيد في البحر الأحمر بكامله حيث تستطيع السفن والطائرات الإسرائيلية أن ترسو أو

تتوقف. إن أفورقي هو رئيس الدولة الوحيد الذي يسعى بنشاط لتعزيز العلاقات بإسرائيل، ويعتبر أن ما تحقق حتى الآن "ليس سوى بداية متواضعة". (42) وما تضمنته البداية، أيضاً، إنشاء سلسلة من القواعد العسكرية البحرية والبرية والجوية. (43) وقد حصلت إسرائيل على حق استعمال جزيرة دهلك - الواقعة قبالة مرفأ مصوع - بموجب اتفاق أفضل وأشمل من الذي أبرم مع منغستو، إذ تطورت القاعدة العسكرية لتصبح قاعدة جوية وبحرية لمختلف الغواصات، وضمنها واحدة من غواصات "الدولفين" النووية المتطورة الثلاث التي بنتها ألمانيا بمواصفات خاصة حددتها إسرائيل. أما الغواصات المخصصة للمهام الروتينية والدائمة في الطرف الجنوبي من مضيق باب المندب، فإنها تستعمل جزراً إريترياً أخرى قريبة من المضيق كمحطات مراقبة وقواعد للإمداد. ويوجد جنود إسرائيليون أيضاً في جزر حنيش، والمقصود على ما يبدو جزر المحبقة التي أقرت المحكمة الدولية أنها تابعة لإريتريا. ولا عجب في أن ناشطة يهودية - أميركية، هي المحامية ليا بريلماير (Lea Brilmayer)، كانت بصفتها المستشارة القانونية للرئيس أفورقي، عضواً في الوفد الرسمي الإريتري الذي ترأسه الوزير علي السيد عبد الله خلال اجتماعات المحكمة الدولية، بعدما كانت القوات الإسرائيلية شاركت الإريتريين في الاستيلاء على جزيرة حنيش الكبرى سنة 1995. ومن المكاسب، قيام القوات الجوية الإسرائيلية ببناء قاعدة في كل من منطقة أومال (Omal) وجبال محال أغار (Mahal Agar) بالقرب من الحدود مع السودان، بدأ استعمالهما منذ سنة 1994. ويفيد بعض التقارير (44) أن إسرائيل طالبت بحق الوجود العسكري في ضواحي أسمر، وعصب، ومنطقة كيرين. ولا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد أن أفورقي رفض هذه المطالب، وخصوصاً أن وجود قواعد عسكرية إسرائيلية برية يسهل تدريب الجيش الإريتري، والهدف المرجى هو تساوي قدراته مع قدرات "جيوش المنطقة"، في إشارة غير مباشرة إلى السودان. كما يساعد الخبراء الإسرائيليون في تطبيق نظام الخدمة العسكرية، الذي ساهموا، كما يبدو، في وضعه. وقد تحولت إريتريا بموجب شروط هذا النظام إلى مجتمع عسكري شبيه بالمجتمع الإسرائيلي. فالخدمة إلزامية لجميع الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و45 عاماً، وهي محددة بمدة 18 شهراً، لكن عملياً لا يتم تسريح المجندين لدى إتمامها، فيخدمون أعواماً إضافية بذرائع متعددة. وإضافة إلى ذلك، تم إدخال التدريب العسكري في النظام المدرسي. ولمزيد من التشابه مع الحليف الإسرائيلي، هناك مشروع يقضي بأن يقوم المجندون في الخدمة بأعمال إعمارية، فيشكلون عملياً يداً عاملة مجانية في مشاريع متنوعة مثل بناء طرقات، ووحدات سكنية، إلخ. وإلى جانب الوجود العسكري الإسرائيلي المباشر والظاهر، يجب الإشارة إلى أن المياه الإقليمية الإريتريّة صارت مسرحاً لنشاطات إسرائيلية متعددة. فهناك السفن الإسرائيلية التي تحمل طواقم مشتركة من الباحثين، مثل: "البعثة العلمية لدراسة المرجان" التي بدأت في أيار/مايو 1994، و"بعثة البحر الأحمر الأولى بين إريتريا وإسرائيل" التي انطلقت سنة 1993، بإشراف تسفي دوبينسكي. وكذلك السفن الإسرائيلية التي تجوب الشاطئ الإريتري لصيد الأسماك بموجب حقوق حصلت عليها إسرائيل في مقابل دفع رسوم مالية للحكومة الإريتريّة. والاتفاق الذي حرص على إعلانه في 1 حزيران/يونيو 1995 أحد كبار المسؤولين في وزارة الزراعة الإسرائيلية، دورون كوردو، تحقيق لمشروع إسرائيلي قديم وضعه موشيه دايان بهدف زيادة الإنتاج الصناعي السمكي الإسرائيلي بالاصطياد في البحر الأحمر. (45) ومما سبق، يمكن القول إن الشواطئ والمياه الإريتريّة أصبحت مصبوغة بصبغة إسرائيلية، وإن مختلف المناطق الإريتريّة في تصرف إسرائيل إن شاءت.

إن هذه الأمثلة للوجود الإسرائيلي في إريتريا تطرح مسألة العدد الإجمالي للإسرائيليين في مختلف المواقع (العسكرية، والأمنية، والاقتصادية، ومؤسسات الدولة) إضافة إلى أفراد الشركات الإسرائيلية الخاصة (17 شركة حتى الآن). وقد بدأ يتسرب بعض الأرقام، مثل عدد أفراد الطاقم في جزيرة دهلك (600 جندي). لكن مهما يكن حجم العدد، فالمهم هو أن التحالف القائم فريد في نوعه، لأنه الوحيد الذي يتيح لإسرائيل أن تمتلك أنواعاً متعددة من القواعد العسكرية في الخارج. وبالتالي، فإن إبقاء أفورقي في السلطة هو مسألة استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل، ليس لأنه يشكل نوعاً من الضمانة لتعزيز وجودها في إريتريا فحسب، بل أيضاً لأن صرامته كما ظهرت

خلال الحرب الأهلية تؤكد استعداده للمضي في مشروع تفكيك البنية الاجتماعية – الاقتصادية لمختلف الإثنيات الإسلامية. وما يزيد في الاطمئنان الإسرائيلي، استمرار تعاون أفورقي مع معهد جينسا. وتؤكد البيانات الصادرة عن المعهد في إثر المحادثات المنتظمة التي يجريها مع القيادة الإريترية(46) أن أفورقي يشدد دائماً على أهمية إريترية الاستراتيجية لإسرائيل □.

## المصادر

(\*) باحثة وكاتبة.

(1) [www.mfa.gov.il/2004/Eritrea](http://www.mfa.gov.il/2004/Eritrea)

يبلغ طول الشاطئ الإريترى 1200 كم. وتوفر إريترية، بموقعها المطل على مضيق باب المندب، قدرة لا مثيل لها على مراقبة الملاحة البحرية، وعلى مراقبة شبه الجزيرة العربية المرشحة لمزيد من الاضطرابات (السعودية، اليمن).

(2) مقابلة أفورقي مع إذاعة "صوت الجماهير الإريترية" الحكومية، 20 تموز/ يوليو 2004. أنظر:

[www.eritreadailynet.news/article2004720.htm](http://www.eritreadailynet.news/article2004720.htm).

(3) مقابلات أفورقي مع قناة الجزيرة في كل من 4 حزيران/يونيو و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 : [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(4) Peter J. Schraeder, "La présence américaine dans la Corne après la fin de la guerre froide: ruptures et permanences," *Politique africaine*, no. 50 (Juin 1993), p. 63.

(5) Jacob Abadi and Jennifer J. Krisher, "Israel and the Horn of Africa-The Strategic and Political Imperatives," in *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. XXV, no. 2 (Winter 2002), p. 41.

(6) Paul B. Henze, Resident Consultant, The Rand Corporation Washington, *The Horn of Africa: From War to Peace* (London: MacMillan Press, 1991), p. 134.

(7) في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، قررت "منظمة الوحدة الإفريقية" – ومقرها في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا – قطع الدول الأعضاء علاقاتها بإسرائيل.

(8) Henze, op. cit., p. 138.

(9) Abadi and Krisher, op. cit., p. 45.

(10) Ibid.

(11) Henze, op. cit., p. 86.

(12) Abadi and Krisher, op. cit., p. 46.

(13) لمزيد من المعلومات، أنظر مقابلة كسا كبيدي (Kessa Kebede) ، منسق العلاقات مع إسرائيل، مع صحيفة "يديعوت أحرونوت".

[www.waltainfo.com/Profile/SpecialReport/2001/July](http://www.waltainfo.com/Profile/SpecialReport/2001/July)

(14) أجاب أفورقي، لدى سؤاله عن التدخل الإسرائيلي في إريتريا: "طبعاً، هناك إشاعات أن إسرائيل عايزة تبني قاعدة في دهك" وأن النظام الإثيوبي "هو اللي قاعد يدفع بهذا الاتجاه". واعتبر أفورقي أن إسرائيل "قدمت دعماً محدوداً تكتيكياً" لإثيوبيا مثل الأسلحة الخفيفة، والقنابل العنقودية، والنابالم. "أنظر: "إريتريا اليوم وغداً، إجابات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على أسئلة الشعب والمقاتلين بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للثورة الإريترية، 1960 – 1990"، منشورات "ساقم"، ص 60 – 61. (لا ذكر لمكان الإصدار).

(15) Roland Marchal, "Erythrée: an 01," *Politique africaine*, no. 50 (Juin 1993), p. 30.

(16) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Ruth Iyob, "Re-Configuring Identities: A Clash of Vision(s) in the Horn of Africa 1991-1999."

ورقة مقدمة إلى ورشة عمل عقدت في لندن في آذار/مارس 1999، بعنوان "Early Warning in Practice: the case of Sudan, Ethiopia, and Eritrea."

(17) لمزيد من التفاصيل أنظر: Woldeyesus Ammar, "Nhnan Elamanan Was Indeed an Influential Message," February 2, 2004: [www.Awate.com](http://www.Awate.com)

(18) Roland Marchal, "Atomisation des fins et radicalisme des moyens de quelques conflits africains," *Critique internationale*, no. 6 (Hiver 2000), p. 168; Christopher Clapham, "Guerre et construction de l'état dans la Corne de l'Afrique," *Critique internationale*, no.9 (Octobre 2000), p. 104; Henze, op. cit., p. 134.

(19) "إريتريا اليوم وغداً..."، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(20) Marchal, "Atomisation des Fins..." op.cit., pp. 168-169.

(21) David Styan, "Chroniques de la guerre érythro-éthiopienne," *Politique africaine*, no. 77 (Mars 2000), p. 185.

(22) René Lefort, *Ethiopie, la révolution hérétique* (Paris: Cahiers Libres 362/François Maspero, 1981), p. 318.

(23) Vladimir Shubin, Institute for African Studies, Russian Academy of Sciences, "H-Africa", October 2003.

(24) Alain Gascon, "La guerre comme rite géographique, l'exemple de la Corne de l'Afrique," in "Culture et conflits" (Février 1990): www.conflits.org/articles

(25) اعتبرت التنظيمات الإريتيرية الأخرى، وعددها وصل إلى أكثر من 12 تنظيماً عندما انهزم الجيش الإثيوبي في أيار/مايو 1991، أن إريتريا جزء لا يتجزأ من العالم العربي والإسلامي، على غرار "جبهة التحرير الإريتيرية" التي يمكن اعتبارها "الجبهة الأم" ذلك بأن الجبهات الإريتيرية الأخرى انبثقت منها.

(26) Lefort, op. cit., p. 367.

(27) Marchal, "Erythrée: an 01," op. cit., p. 26.

(28) مصدر خاص.

(29) فهمي هويدي، "التحالفات السرية تهدد باختراق العالم العربي"، مجلة "وجهات نظر في الثقافة، والسياسة، والفكر"، العدد 58، السنة 5 (تشرين الثاني/نوفمبر 2003)، ص 22 - 24.

(30) Essay by Ehud Ya'ari, Asmara, "The Jerusalem Report," April 8, 2002.

(31) Eugene Bird, "Peace Process: More Pilate Diplomacy by Clinton Team," Washington Report on Middle East Affairs (November/December 1996), p. 15.

(32) Schraeder, op. cit., p. 59.

(33) Ibid., p. 61.

(34) جرت المحادثات في أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرض لها منغيستو، والتي أدت إلى حملة تصفيات واسعة في صفوف الجيش الإثيوبي. وكان هذا الجيش يشهد منذ بداية السنة حالة انهيار وفرار بعد الخسائر الفادحة التي مني بها في مقاطعة التغراي.

(35) Tesfatsion Medhanie, "Eritrea & Neighbours in the New World Order. Geopolitics, Democracy and 'Islamic Fundamentalism'," Bremer Afrika-Studien Bd 15, Munster; Hambrug: Lit, 1994, p. 37.

ويكشف الكتاب مسائل مهمة، منها تأكيده أنه قبل سنة 1991 أرسل يتسحاق شمير إلى إريتريا مستشاره الرئيسي شاوول منشييه برفقة ثلاثة مسؤولين كبار من الموساد. وقد قام الإسرائيليون الأربعة بدور كبير في وضع استراتيجية تؤدي إلى استقلال إريتريا وإقامة ركائز الحكومة الإريتيرية (أرسل لنا المؤلف نسخة عن كتابه مشكوراً).

(36) Fabienne Rose Emilie Le Houerou, "Des réfugiés abandonnés par les organisations humanitaires. Camps de la soif au Soudan," *Le Monde diplomatique* (Mai 2003), p. 26.

(37) Marchal, "Erythrée: an 01," *op. cit.*, p. 30.

(38) Clapham, *op. cit.*, p. 106.

: "Seminar on Israel's International Cooperative Policies in أنظر (39) [www.mfa.gov.il](http://www.mfa.gov.il).  
Africa," Kibbutz Ma'aleh Hahmisha, June 15, 1997.

: Ephraim Sneh, "The Countries of the Commonwealth of أنظر (40) [www.mfa.gov.il](http://www.mfa.gov.il).  
Independent States and their Influence on Israel's Security," Jerusalem, November 25,  
1997.

(41) Patrick Gilkes and Martin Plaut, "The War Between Ethiopia and Eritrea,"  
*Foreign Policy in Focus*, vol. 5, no. 25 (August, 2000), p. 6.

(42) Ya'ari, *op. cit.*

Abadi and Krisher, *op. cit.*, pp. 48-49; Jerusalem Post, June (43) لمزيد من التفاصيل أنظر:  
24, 1999; [www.worldnetdaily.com](http://www.worldnetdaily.com), From Debka Intelligence Files, "Major Israeli  
haul of Palestinian Arms," January 4, 2002; Mamo Zeleké, "Erythrée: Catastrophe à  
l'horizon," *Afrique-Asie*, no. 168 (Septembre 2003); Thomas R. Stauffer, "Israel  
Expands its Nuclear Threat thanks to German 'Donation' of Dolphine Subs,"  
*Washington Report on Middle East Affairs* (December 2003), pp. 12-13; "Israel to  
Acquire two more German Submarines," *Maariv International*, December 22, 2004;  
Grady Hawkins, "Iran: Putting on the Heat," [www.altpressonline.com](http://www.altpressonline.com), April 27, 2005.

(44) Medhanie, *op. cit.*, Chapter 5, EPLF and the US-Israeli Connection, pp. 42-53.

(45) Abadi and Krisher, *op. cit.*, p. 42; [www.fao.org/docrep/V9982E/v9982e24.htm](http://www.fao.org/docrep/V9982E/v9982e24.htm)

(46) مثال: المحادثات مع أفورقي في 18 كانون الأول/ديسمبر 1996؛ ومع وزير الدفاع الإريتري العميد سبحا  
افرم في 20 آذار/مارس 2001. أنظر البيانات الصادرة عن المحادثات والمتعلقة أيضاً بالسودان على موقع  
المركز: [www.jinsa.org](http://www.jinsa.org)

كما يقوم المركز بإرسال وفود إلى أسمرأ. مثال: في 11 كانون الأول/ديسمبر 2003.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)